

دور الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية دراسة ميدانية في وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان العراق

م.د. سيروان كريم عيسى
جامعة صلاح الدين

م.د. ثيان سليمان حمه سعيد
جامعة كوية

المقدمة

تتولى حكومة إقليم كردستان الإشراف والتنظيم لجميع عمليات الصناعة النفطية و مهمتها إدارة العقود بهدف تعظيم قيمة العوائد، أو الموارد المالية من هذه الصناعة التي تمثل المصدر الأساسي لموارد الموازنة العامة للدولة العراقية وحكومة إقليم كردستان، إلى جانب كونه المصدر الأساسي للطاقة، فأن الرقابة الداخلية تساعد في تحقيق الأهداف المرسومة التي تسعى القطاعات النفطية إلى تحقيقها وبناءً على ذلك فان وجود نظام للرقابة الداخلية على العمليات النفطية، وخاصة العقود النفطية أصبح امراً ضروريا تقتضيه الإدارة العلمية من أجل فحص التصرفات المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولتقرير كفاءة استخدام الموارد النفطية لذا أصبحت الرقابة الداخلية جزء ضروري من نظم أعمال العصر الحديث والمشغل الأساس لعجلة الصناعة. يتطلب إدارة وتطوير الصناعة النفطية في الأقليم إمكانيات عالية مادية، اومالية، وبشرية يفتقر إليها الأقليم في الوقت الحاضر، مما يتطلب الأمر الإستعانة بالغير ، والإستعانة بهذه الخبرات يتطلب من القائمين على إدارة الصناعة النفطية باتباع إجراءات وأساليب علمية رصينة وأمينة على الثروه النفطية من أجل تحقيق هذا التعاون بين الشركات الأجنبية من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وبذلك لا بد أن يكون هذا التعاون موثقاً ومحدداً فيه حقوق والتزامات كل طرف الذي يسعى من خلالها تحقيق أفضل المنافع له ولتقرير

كفاءة استخدام الموارد النفطية في الصناعة النفطية وبشكل تحمي كيان شركات النفط الوطنية .

اولا: مشكلة الدراسة

يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

اولا : هل تتوفر لدى الوزارة معايير واليات الرقابة الداخلية على العقود النفطية ؟

ثانيا : هل للرقابة الداخلية في الوزارة دور عند الاختيار او المفاضلة بين اساليب التعاقد؟

ثالثا: ما هي محددات ونقاط الضعف في معايير واليات الرقابة الداخلية في العقود النفطية في الوزارة؟

ثانيا: هدف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الآتي:

تحديد دور نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في وزارة الثروة الطبيعية لحكومة الأقليم لمتابعة أنشطة العمليات المتعلقة بالصناعة النفطية والإشراف على آليات تنفيذها واعتبارها من المراحل المتميزة في القطاعات النفطية لحماية الثروة النفطية من أي هدر أو الإسراف.

ثالثا : فرضية البحث

أن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية من شأنه ان يحقق تنفيذا كفوياً من قبل الشركات وتحديد مدى التزام هذه الشركات في تنفيذ التعاقدات والمساهمة في زيادة المصداقية بالعقود النفطية في الصناعة النفطية.

رابعا :اهمية الدراسة

تتعلق أهمية الدراسة من الابعاد الاتية وفقا لمتغيرات الدراسة :

١- ان اقتصاد الاقليم تعتمد بشكل اساسي على ايرادات القطاع النفطي لذا فانها تحتاج الى الاهتمام بهذا العنصر المهم والتركيز عليها من خلال رقابة فعالة.

- ٢- ابراز دورالرقابة و التدقيق الداخلي في الوزارة في متابعة العقود والإشراف المستمر عليها وتسليط الضوء على حوكمة الشركات النفطية الوطنية والاهمية المرجوة من الرقابة و التدقيق الداخلي والاهتمام بعنصر الشفافية في العقود النفطية لتقليل الفساد المالي.
- ٣- تنطلق اهمية الدراسة من كونها توفر الارضية لمزيد من الدراسات في وزارة الثروات الطبيعية لمعالجة المشاكل المتعلقة بالجوانب المالية للعقود والتي لم تعالج.
- ٤- تنطلق اهمية الدراسة في الاضافة المعرفية عن العقود النفطية وخاصة جانب الرقابة والتدقيق الداخلي على العقود النفطية في اقليم كوردستان / العراق ، واطافة الى المساهمة في منفعة الجهات ذات العلاقة.

خامسا: مصادر الدراسة

- ١- الدراسة النظرية:
فقد تم تحقيقها من خلال الاتي:
١- المراجع والدوريات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
ب- شبكة الانترنت الدولية (W.W.W).
٢- الدراسة الميدانية:
تم اختبار الفرضية من خلال إعداد استمارة الاستبانة وفقا للمقياس الخماسي ، نظمت من أجل تحديد أهداف الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية، واليات تنفيذ الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية، ووضع المعايير لتنفيذ أداء الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية.

سادسا : حدود الدراسة الزمانية والمكانية والموضوعية :

- تتمثل حدود الدراسة بالاتي :
- ١- الحدود الموضوعية :
- تعرض الدراسة الاطر النظرية للرقابة والتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية وبالاخص على العقود النفطية .

۲- الحدود الزمانية :

تتمثل الحدود الزمانية للبحث السنة المالية التقويمية ۲۰۱۴ كونها تمثل فترة البحث بشكل خاص.

۳- الحدود المكانية :

تحدد الدراسة مكانيا في جانبها العملي وزارة الثروات الطبيعية في اقليم كردستان / العراق ، شعبة الحسابات والتدقيق في وزارة الثروات الطبيعية مع بعض الوحدات الحسابية والتدقيقية التابعة للشركات النفط الاجنبية.

سابعا: وسائل التحليل الإحصائي:

تم توظيف أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis)، فضلا عن استخدام معامل ارتباط بيرسون، و أسلوب النسبة المئوية في تحليل إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان والتوصل إلى النتائج ذات الصلة، ويوضح أسلوب التحليل العاملي العلاقة بين مجموعة كبيرة من المتغيرات بدلالة عدد قليل من العوامل الأساسية، وهو يظهر أهمية كل متغير من هذه المتغيرات ومعرفة ما إذا كان هناك متغير يظهر بأنه متغير مستقل عن بقية المتغيرات، أو معرفة إن كان له علاقة بالمتغيرات المؤثرة الأخرى وتحديد مقدار أو كمية تأثير كل منها، وتم تحليل البيانات من خلال الحقيبة الاحصائية v21 (SPSS).

۱- مفهوم الرقابة الداخلية:

يلعبان الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي دوراً هاماً في حلقة التغذية المرتدة لإدارة المخاطر ، بحيث يتم ايصال المعلومات الصادرة عن عملية الرقابة الداخلية إلى الإدارة ،حيث تعمل آليات الرقابة الداخلية على تحسين عملية اتخاذ القرارات، وذلك من خلال التأكيد على دقة واكتمال، وارسال تلك المعلومات في حينها ، يخلط الممارسون أحياناً ما بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي الذي هو جزء متداخل ،فالتدقيق الداخلي يركز على تقييم إدارة المخاطر (بعد العمليات) بينما الرقابة الداخلية يتضمن كلا من

إجراءات (قبل وبعد العمليات) لضبط المخاطر، وبمعنى ان التدقيق الداخلي ليس إلا احد عناصر الرقابة الداخلية.(كامبيون، ٢٠٠٠:٢).
وعرفها اتحاد المحاسبين الدولي سنة (١٩٩٨) في معيارالتدقيق الدولي رقم (٤٠٠) الموسوم (الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر) بأنها : (كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الوحدة لمساعدتها قدر الامكان في بلوغ هدفها المتمثل في ضمان التنفيذ العملي المنظم للعمليات بما في ذلك الإلتزام بالسياسات الإدارية وحماية الاصول واكتشاف مواضع الاحتيال والاطخاء وضمان دقة السجلات المحاسبية واكتمالها وتوفير معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب) (صبحي، ٢٠١١: ١٤).

١-١ : الرقابة على تنفيذ العقود النفطية :

يعتبر إدارة المشاريع في القطاعات النفطية من الأمور الضرورية باعتبارها مشاريع تتمتع بدرجة عالية من عدم التاكيد وأيضاً المنافع المستقبلية الهائلة التي تتمتع بها هذه الصناعة الضخمة لذا إدارتها يتطلب إدارة فعالة من حيث الرقابة وكيفية القيام بالضبط الداخلي حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وعلى الإدارة ان تأخذ بنظر الاعتبار الرقابة باعتبارها من المراحل المتميزة في القطاعات النفطية لحماية الثروة النفطية من أي هدر أو الإسراف(Asrilhant & others,2007:90)).

يعدالعقود المبرمة مع الشركات النفطية المستثمرة في مجالات النفط والغاز ضمن جولات التراخيص النفطية، ويقع العبء في مراقبة تنفيذ الاتفاقيات في مراحل البحث والاستكشاف في النواحي الفنية والمالية على الأجهزة الداخلية للشركات الاستخراجيه الوطنية، والمساهمة في تدقيق ومراجعة النشاط المالي والفني في مرحلة الإنتاج، و إن هذه العقود هي أساساً عقود مالية - فنية، يتطلب منهم تأمين عدد لا بأس فيه من المحاسبين والفنيين من ذوي الخبرة والكفاءة المناسبة للعمل الرقابي. (الساعدي ، ٢٠١٣websites):

٢-١: مفهوم الرقابة في ظل الصناعة النفطية :

يعد النفط أحد أهم الثروات الطبيعية على وجه الأرض واحد أهم القطاعات المولدة للدخل والموارد المالية لخزينة الدولة ولذلك يجب الاهتمام بها من حيث الناحية الإدارية والمالية والفنية، لذلك يجب إيجاد آلية واضحة، ومرجعية سليمة وانظمة نافذة تراعي مبادئ الشفافية والافصاح في طريقة العمل وتنفيذ المهام وتهيئة الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ ذلك، وإجراء مراجعة تقييمية لنظم الرقابة، والمسائلة الداخلية الذي يحكم عمل الهيئة، والعاملين وتفعيل دور الرقابة المالية، والبحث عن الآليات الواجب اتباعها لاستعادة الأموال ومحاسبة المسؤولين وتطبيق أسس سليمة تتسم بالوضوح والشفافية والعدالة في التطبيق. (ابو هنطش، ٢٠٠٩: ١٥).

يحكم عملية الرقابة على شركات إنتاج النفط هو ليس القوانين، والأنظمة المحاسبية للدولة المضيفة إنما يحكمها نصوص العقد، حيث يعد هذا العقد بمثابة البيئة، أو الإطار الذي تنبثق منه أسس الرقابة على شركات إنتاج النفط باعتباره اتفاقاً مسبقاً تم التفاوض على فقراته التي تمثل أهداف، ومعايير الرقابة من قبل كل من الدولة المضيفة، وشركات إنتاج النفط، ويتم بناء على طبيعة استخراج النفط وفقرات العقد انبثاق الإجراءات الرقابية، ووضع الترتيبات الادارية اللازمة للتنفيذ، سواء من قبل الشركات النفطية، أو من قبل الجانب الحكومي ممثلاً في إدارته الرقابية المكلفة، وذلك بغرض وضع أرضية لمباشرة عملية الرقابة على تنفيذ فقرات العقد من خلال ما يمكن تسميته بالرقابة على تنفيذ العقد وإن ألقاء الضوء على كيفية المحافظة على هذا المورد الهام من جانب مالي بحت وجانب فني.

((www.tgareed.com,2010)).

ويرى الباحثان أن على الحكومة أن تستخدم سلطتها لحماية المصلحة العامة ويفترض أن تخلق جواً ايجابياً للاستثمار يشجع النمو الاقتصادي وباعتبار أن الحكومة أو الدولة المضيفة طرفاً في العقد وتحاول تنمية إيراداتها، لذا يجب عليها إدارة العقود بشكل مناسب من خلال تعاملها مع شركات ذات الخبرة وهنا يجب التركيز على العقود بسبب وجود فرص

لحدوث مخالفات أو خروقات في تكاليف الاستثمار والأرباح فلا بد من الرقابة عليها.

٣-١ : وظائف قسم الرقابة على العقود النفطية .

من الجوانب التطبيقية المهمة لوسائل الرقابة الحكومية على شركات إنتاج النفط في ضوء عقود المشاركة في الإنتاج، إضافة إلى مراعاة المتطلبات الرقابية في مجال الجانب الاجتماعي والبيئي ورقابة أداء كوادرات الجانب الحكومي، ومدى صلاحيتها للتطبيق على شركات النفط، وأن من أهم الوسائل الرقابية هي : (رملي، ٢٠١٣، websites) :

الوسيلة الأولى - الرقابة من خلال الموازنات التقديرية.

الوسيلة الثانية - الرقابة على الأعمال الفنية.

الوسيلة الثالثة : الرقابة من خلال دراسة وتحليل قائمة استرداد النفقات ونفط التكلفة.

الوسيلة الرابعة : تكامل الرقابة الفنية مع الرقابة على النفقات

الوسيلة الخامسة: الرقابة على كميات الإنتاج.

الوسيلة السادسة - الرقابة على المواد.

الوسيلة السابعة : الرقابة على الأصول.

الوسيلة الثامنة : الرقابة على إجراءات تنفيذ المناقصات وأوامر الشراء.

الوسيلة التاسعة : الرقابة على الترتيبات التعاقدية لتسويق خام النفط.

الوسيلة العاشرة : الرقابة البيئية.

الوسيلة الحادية عشر - الرقابة الاجتماعية.

الوسيلة الثانية عشر: رقابة متابعة تنفيذ الالتزامات الأخرى للشركات النفطية.

الوسيلة الثالثة عشر: رقابة توفير وتأهيل الكوادر البشرية.

أما بالنسبة للمعايير المهنية الرقابية التي اقترحت فكانت كما يأتي :
(www.ibtesama.com,2010).

المجموعة الأولى: المعايير العامة لرقابة النفقات والأداء.

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني لرقابة نفقات الاسترداد لعقود المشاركة في الإنتاج.

المجموعة الثالثة: معايير رقابة الأداء لعقود المشاركة في الإنتاج.

المجموعة الرابعة: معايير التقارير لرقابة النفقات ومراجعة الأداء.

المجموعة الخامسة: معايير رقابة الإيرادات للنفط المنتج.

المجموعة السادسة: معايير الرقابة البيئية.

المجموعة السابعة: معايير الرقابة الإجتماعية.

ويرى الباحثان أنه يجب على حكومات الدول المضيفة وضع أسس، ووسائل فعالة تستطيع من خلالها الرقابة، والمراجعة المالية، والفنية على الشركات النفطية العاملة لديها لضمان الاستخدام الأمثل للثروة النفطية، وكفاءة، وفعالية النظم المستخدمة في مجال الصناعة النفطية و توفير المعلومات المحاسبية بشكل يمكن الاستفادة منها، والذي سيسهم بفعالية في تطوير صيغ التعاقدات النفطية.

٢- دور التدقيق الداخلي في تنفيذ ومتابعة العقود النفطية

يعد التدقيق الداخلي هو الحلقة الأخيرة من مجموعة إجراءات الرقابة الداخلية ويمكن القول ان الرقابة الداخلية بدون التدقيق الداخلي لاتعني شيئاً، حيث أن مجرد وضع الإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية لايدل على كفاية التنفيذ وحسن الأداء إلا إذا كانت هناك اداة فعالة لتقييم هذه الأنظمة والتعرف على مدى فاعليتها في تحقيق أهدافها وهذه الاداة هي التدقيق الداخلي، و أصبحت مهنة التدقيق الداخلي حالياً تحظى باهتمام عالمي كبير ودعم من قبل مجالس الإدارات، نظراً للفضائح المالية الكبيرة من اختلاسات وخسائر تكبدتها أكبر البنوك والمؤسسات في أنحاء العالم وأصبح التدقيق الداخلي في بيئة القطاع النفطي وظيفة دعم رئيسي لكل من مجلس الإدارة، المديرين التنفيذيين، والمجتمع، والمساهمين باعتبار أن النفط من أهم الموارد الرئيسة والتي يجب المحافظة عليها، وتعتبر ملك المجتمع لذا فإن من أهمية و ضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية فعال وكفوء في سبيل تحقيق الرقابة والسيطرة على جميع أنواع الإجراءات و

التكاليف والعمليات في القطاعات النفطية لاهمية هذا العنصر الطبيعي والحيوي وایجاد معايير تدقيق لغرض توفير الارشاد للمدققين الداخليين في وحدات التدقيق الداخلي العاملة في وزارة النفط وتشكيلاتها لأداء مهمة التدقيق بشكل كفوء وفاعل يحقق أهداف التدقيق.

١-٢ : وظائف قسم التدقيق الداخلي على العقود النفطية .

بسبب التغيرات الهائلة في الصناعة النفطية من حيث انتقال ملكية الشركات النفطية إلى شركات وطنية، وإدارة المواطنين لهذه الصناعة في مختلف المراحل والتخصصات، إلا أن الفساد لايزال قوياً في هذه الصناعة الحساسة وبما أن الفساد يحيط بمختلف مراحل هذه الصناعة لذا على الحكومة القيام بالاجراءات اللازمة من عدة مجالات منها: (العكري، ٢٠١٠، ١٢:)

- ١- في عملية ترسية العقود على شركات دون غيرها.
 - ٢- في عقود استخراج النفط والغاز والشروط المستندة إليها.
 - ٣- في تسويق النفط والغاز والعمولات والخصومات المترافقة معها.
 - ٤- في عملية تسعير النفط والغاز.
 - ٥- في العائدات المتأتية من بيع النفط والغاز ولمن تذهب والفارق بين قيمة ما يباع فعلاً وما يورد للخزانة العامة.
 - ٦- في التصرف بعائدات النفط والغاز في بلدان الربيع النفطي.
- لأن الصناعة النفطية من أهم القطاعات على مستوى الدولة لذلك يجب الاهتمام والتركيز عليها وذلك بتدقيق هذا الجانب المهم، والتحقق من صحة، ودقة، وموثوقية البيانات التي سيتم جمعها وبما ان التدقيق من أهم أدوات الرقابة وبهدف تفعيل الإشراف والسيطرة على سير العمليات النفطية والتأكد من أن العقود تنفذ وفق أفضل الممارسات و لغرض تسليط الضوء على آلية عمل المدقق في مجال تدقيق، ومراجعة العقود الحكومية التي تبرمها دوائر الدولة، والقطاع العام في مجالات الاشغال العامة، وتجهيز السلع، الخدمات المختلفة إضافة إلى العقود الاستثمارية وهنا سيتم التركيز على فعاليات التدقيق في وزارة النفط العراقية بما لديها من

خبرة متراكمة في هذا المجال وان من أهم مهام قسم التدقيق الداخلي على العقود النفطية هي : (<http://oil.gov.iq/audit/dep.html>)

أ- إعداد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي ومتابعة تنفيذها وفقاً للمحاور المؤلفة لها وتدقيق التقارير الفصلية لشركات القطاع النفطي كافة مع تصفية الملاحظات وإعطاء المشورة لجميع الأنشطة المالية، والتجارية، والإدارية التي لها علاقة بالخطة.

ب- دراسة الاوامر الإدارية الخاصة بتشكيل اللجان لجميع تشكيلات القطاع النفطي (لجان الشراء، الجرد، التحقيق. .. الخ) ومتابعة حسابات ذم المدينة والدائنة أول باول. تصفية.

ج- دراسة التقارير المالية الخاصة بجولات العقود والتراخيص.

و ان من أهم الأعمال التمهيديّة للتدقيق على التقييم هو التأكد من أن الشركة تقوم بإعداد مخطط للتقييم قبل التفاوض، والقيام بمراجعة محتويات خطط التقييم، والحصول على فهم لعملية المفاوضات و، مراجعة مراسلات، ومحاضر الاجتماعات للتأكد من أن موظفي الشركة لم يقيّدوا الشركة أو يلزموا الشركة بأي عقود، أو شروط غير مخولين بها، والتأكد من أن العقود، والشروط المعدة وموافق عليها مسبقاً والتأكد من أن التعديلات على العقود، والشروط يتم اعتمادها من قبل المستشار القانوني للشركة، والتنفيذيين المناسبين، والتأكد من العقود ذات الصلة يتم توقيعها بواسطة الأشخاص المخولين، وأن الشركة تحتفظ بنسخة أصلية من العقد وموقعة من كافة الأطراف والتأكد من أن الشركة تحتفظ بالعقد الأصلي في خزانة ضد الحريق ونقطة أخرى أيضاً هو التأكد من أن المقاول ينفذ الأعمال في المواعيد المحددة الموضوعة من قبل الحكومة وفي حالة وجود انحرافات فيتم الاستفسار عن أسباب ذلك التأخير، وتحديد الخطوات التي يتخذها كافة الأطراف. (سلسلة الادلة المشتركة (١)، ٢٠١٢ : ٢١).

وأن من أهم الإجراءات الضرورية في العمليات النفطية هي التوثيق التفصيلي لكافة الجوانب المالية للعمليات النفطية بما يساعد على: (علي ، ٢٠١١ : ١٠)

- ١- التوثيق الدقيق للتكاليف النفطية والاستكشافية، والراسمالية، والتشغيلية، والنفقات التكميلية
 - ٢- تحليل الكلفة ومقارنتها بالمعدلات المعيارية.
 - ٣- تدقيق إجراءات المشتريات وأسعار المواد والأجور والمصاريف العامة.
 - ٤- الرقابة للوقاية ضد التجاوزات وجميع أشكال الفساد.
 - ٥- السيطرة على العمليات عبر المراجعة المستمرة للكشوفات.
 - ٦- ضبط صافي التكاليف النفطية والنفقات التكميلية غير المدفوعة وجداول التسديد.
 - ٧- حساب الاقيام النفطية ومعامل عائد الخدمة وعوائد الخدمة المستحقة.
 - ٨- التحليل المالي والاقتصادي للعمليات الاستثمارية
- ان هدف من تدقيق الإجراءات المحاسبية في العقود هو ضمان الرقابة السليمة على تدفق النفقات، وتغطية التكاليف وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمقبولة قبولاً عاماً، وأن الإجراءات المحاسبية تقوم بتصنيف التكاليف، والنفقات والإيرادات، والتعريف بأي من التكاليف والنفقات يمكن تغطيتها حسب العقود المبرمة مع الحكومة، وأيضاً تدقيق الإجراءات المتعلقة بحصص الأرباح وأيضاً بناء قاعدة لمسائل عديدة تتعلق بالمحاسبة، وكيفية تحليلها وان المدقق القائم بعمليات مراجعة العقود يخول من قبل لجنة الإدارة العقود والحكومة.

Report of the Committee on the PSC Mechanism in)
(2012, Government of India.Petroleum Industry

و يهدف تقارير المعدة من قبل التدقيق في الصناعة النفطية هي تحقيق الأغراض الرئيسية من إخبار الإدارة بما وجده من خلال تحديد وتعريف واضح ومفهوم للمشاكل أو الصعوبات، وفرص تحسينه والإقناع والتشجيع نحو اتخاذ الإجراء اللازم المشكلة وتوفير اقتراحات عملية، وبناءة لحل المشكلات و يجب أن يعد التدقيق تقرير بشأن سلامة نظام الرقابة الداخلية للوحدة وإدارة المخاطر. (Patterson,2012:2)

٢-٢: معايير التدقيق الداخلي في القطاع النفطي.

ومن أجل قيام وحدات التدقيق الداخلي في القطاع النفطي بأعمالها لقد سعت العديد من الهيئات المهنية المهتمة بالموضوع لوضع معايير للتدقيق الداخلي في القطاع النفطي حصراً من أجل تطوير، وتفعيل وزيادة كفاءة هذه الوحدات، وتمثل هذه المعايير الإرشادات للمدققين الداخليين وتمثلة في : (منشورات وزارة النفط العراقية، ٢٠١٣websites).

١- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح الكافي).

٢- موثوقية وصحة العمليات المالية.

٣- ملكية الوحدة لموجوداتها الثابتة والمتداولة والمصادقة فيما يتعلق بالتزاماتها.

٤- استغلال الفترة المالية وعدم تداخلها مع سنوات سابقة أو لاحقة.

٥- التقويم والجودة.

وان المعايير تعتبر المقاييس التي يقاس بها العمل من حيث الجودة ومن حيث الأهداف ويعتبر الأساس الذي يعتمد عليه مهنة التدقيق وتم استنتاج هذه المعايير من الفروض، والمفاهيم التدقيق لذا يعتبر قاعدة عامة تسترشد بها المدقق في سلوكه المهني حتى يمكنه انجاز عملية التدقيق بالجودة الملائمة وأن هذه المعايير والارشادات يجب أن تكون متوافقة مع معايير التدقيق الثلاثة التي حددها معهد المدققين الداخليين الرئيسية ومتزامنة معها من أجل تحقيق الأهداف العامة لعملية التدقيق. (المشهداني ، ٢٠١٢ : ٢٢٩)

حيث ان معايير التدقيق وسيلة لتقييم الأداء المهني للمدققين كونها الإطار المحدد لبعض المسؤوليات التي يتحملها المدقق وهي : (ارينز ولوبك، ٢٠٠٨: ٤١)

أولاً : المعايير العامة : وهي المعايير التي تحدد خصائص ومواصفات الجهة أو الشخص القائم بعملية التدقيق الداخلي والذي يتضمن :

۱- يجب أن يتم أداء التدقيق بواسطة شخص أو اشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتتوافر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمدققين.

۲- يجب ان يتوافر في المدقق أو المدققين خلال كافة مراحل العمل حياذ في الاتجاه الذهني

۳- يجب ممارسة العناية المعتادة عند أداء التدقيق وإعداد التقرير.

ثانياً : معايير العمل الميداني.

۱- يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم.

۲- يجب التوصل إلى فهم كاف للرقابة الداخلية لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعة، توقيت، ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها.

۳- يجب الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار وارسال المصادقات حتى يتوفر اساس مناسب للتوصل إلى راي في القوائم المالية محل التدقيق.

ثالثاً : معايير إعداد التقرير.

۱- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

۲- يجب أن يبين التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه المبادئ بثبات في المدة الحالية مقارنة بالسنوات السابقة.

۳- تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية كافية بطريقة معقولة للإفصاح عن المركز المالي ونتيجة الأعمال.

۴- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة.

إن معايير العمل الميداني يسمى في بعض الأحيان معايير الأداء التي يتم تقسيمها على : (المدلل ، ٢٠٠٧ : ٤٧)

۱- اداة أنشطة التدقيق الداخلي.

- ب- معايير تتعلق بطبيعة العمل والذي يتضمن إدارة المخاطر - الرقابة -
حوكمة الشركات
ت- معايير تتعلق بتخطيط التعاقد (الارتباط).
ث- معايير تتعلق بتنفيذ التعاقد.
ج- معايير تتعلق بتوصيل النتائج.
ح- معايير تتعلق بمراقبة تنفيذ التوصيات.

ومن هنا نجد ان التدقيق الداخلي وسيلة من وسائل المراقبة الداخلية، باعتباره عمل فني يخدم الإدارة النفطية بمختلف مستوياتها عن طريق تطمينها إلى سلامة سير العمل المحاسبي والحد من الاخطاء والاختلاسات والتزوير وحماية الثروة النفطية والتحقق من اتباعها للسياسات الادارية والمالية الصحيحة وفق المعايير المطلوبة ، وأن لمعايير التدقيق والمحاسبة أهمية كبيرة في رفع مستوى وجودة العمل الرقابي لمواكبة التطورات في ممارسة أعمال التدقيق بمهنية وكفاءة وفعالية واقتصاد والمحافظة على الأموال العامة.

٢-٣: خطوات التدقيق في الصناعة النفطية .

إن من أهم المقاييس الأساسية لخطوات التدقيق في الإنتاج النفطي هي :
(Dussel,2013:websites)

- ١- تحديد الموقع أو المكان لإعادة النظر فيها.
- ٢- مراجعة العقود والاتفاقيات المختلطة وكيفية التعامل مع عمليات الاتفاقيات ، والرسوم الجمركية ، وأيضاً تحديد حقوق التدقيق ، قياس معايير المعدات و متطلبات الصيانة ، وتخصيص الإجراءات.
- ٣- إجراء الزيارة الميدانية لتفقد معدات القياس في الاستخدام، إجراءات التشغيل ، و إجراءات الصيانة.
- ٤- مراجعة سجلات الصيانة لتحديد ما إذا كانت المعدات يتم الاحتفاظ في العقد.

۵- مراجعة المخصصات لتحديد ما إذا تم تنفيذ كل منها وفقاً للعقد / الاتفاق.

۶- توفير بيانات قياس دقيقة وفي الوقت المناسب لتحديد الإيرادات، توليد التدفقات النقدية، وحماية أصول الشركة.

۷- التأكد من المعدات المناسبة وهل يعمل بشكل صحيح من أجل توفير القياس الدقيق.

۸- جمع وتوفير كميات المنتج دقيقة و الوقت المناسب للعملاء / المستخدمين.

۳- تحليل نتائج استمارة الاستبانة

۳-۱: منهج الدراسة الميدانية

بغرض تحقيق الدراسة لاهدافها العملية تم اعتماد منهج الدراسة الوصفية الاستطلاعية وبناء على التحليلات الاحصائية لمتغيرات الدراسة وعلاقتها فقد تم اعتماد وتصميم استمارة للاستبيان وفيما يلي ايضاح للهيكل العام والمتغيرات التي يتناولها الاستمارة :

اولا : المعلومات العامة للمستجيب : يتناول البيانات العامة للمستجيبين(المدراء العاميين والمستشاريين والكوادر الحسابية والتدقيقية في وزارة الثروات الطبيعية والعاملين في وحدات الحسابية والتدقيقية لبعض الشركات النفط الاجنبية) والتي تشمل الجنس والتاهيل العلمي والخبرة العملية والتخصص.
ثانيا : الاسئلة المتعلقة بالرقابة والتدقيق الداخلي يتناول المحاور الرئيسة منها (اهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية، اليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية، معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية، اهداف التدقيق الداخلي على العقود النفطية واليات القيام بالتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية)

جدول (۱)

محاورالاستماره

عدد الاسئلة	المحاورالفرعية	المتغيرات الرئيسية
9	1- الرقابة الداخلية المحور الاول : اهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية	الرقابة والتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية
16	المحور الثاني : اليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية	
9	المحور الثالث : معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية	
13	2- التدقيق الداخلي المحور الاول : يهدف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية	
13	المحور الثاني : اليات القيام بالتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية	
60		المجموع

2-3 : مجتمع وعينة الدراسة

يتناول المحور الحالي وصف مجتمع وعينة الدراسة وكما ياتي :

يتمثل العينة التابعة للاستماره شعبة التدقيق والرقابة الداخلية وشعبة الحسابات في مجتمع الدراسة وزارة الثروات الطبيعية، والمدراء العاميين لشؤون الادارية والمالية والمديرية العامة للتفتيش والرقابة الداخلية ومستشاري الوزير وأعضاء لجان الإدارة المشتركة JMC التابعين للوزارة، والشركات الأجنبية والخبراء، والمدققين الداخليين، والعاملين في الحسابات، والتدقيق الشركات الأجنبية، وقامت الباحثة بإجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في الوزارة للاستفسار عن كثير من الأمور التي تم الاستفادة منها

فى وضع استمارات الاستبيان ، فضلاً عن الحصول على آخر التقارير الشهرية فى الوزارة، فتم توزيع (٥٠) وعليه فقد بلغ حجم العينة الذين أجابوا على اسئلة استمارة الاستبانة (٤٠) وحسب الجدول (٢) التالى :

الجدول (٢)

العدد والنسبة المئوية للاستمارات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل

الاستمارات الخاضعة للتحليل		الاستمارات المستردة		الاستمارات الموزعة		عدد الاستمارات والنسبة المئوية العينة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.5	7	17.5	7	14	7	المستشارون .
7.5	3	7.5	3	6	3	المدراء العامون.
15	6	15	6	14	7	موظفي التدقيق.
20	8	20	8	20	10	موظفي الحسابات.
20	8	20	8	16	8	لجان الإدارة المشتركة.
5	2	5	2	10	5	اعضاء الحسابات فى الشركات الأجنبية.
7.5	3	7.5	3	10	5	اعضاء التدقيق فى الشركات الأجنبية.
7.5	3	7.5	3	10	5	لجان الإدارة المشتركة فى الشركات الأجنبية.
100	40	100	40	100	50	المجموع.

تم توزيع أفراد العينة حسب الجنس كما فى الجدول التالى :

الجدول (٣)

توزیع افراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
أنثى	12	30.0
ذكر	28	70.0
المجموع	40	100.0

قد تم تحديد التاهيل العلمي لأفراد العينة للذين أجابوا على الاستبانة وكان كما موضح في الجدول (٤)

الجدول (٤)

التاهيل العلمي للعينة

التأهيل العلمي	العدد	%
بكالوريوس	23	57.5
دبلوم عالي	7	17.5
محاسبة قانونية	2	5.0
ماجستير	7	17.5
دكتوراه	1	2.5
المجموع	40	100.0

تبين من الجدول (٤) أنَّ أعلى نسبة من حملة الشهادات هي شهادة البكالوريوس، وبعدها ماجستير والدبلوم العالي و ثم محاسبي القانونيين والآخر حملة الدكتوراه وهذا يعني أنَّ أغلب العينة يمتلكون شهادات تتناسب بالوظيفة الموكل اليهم.

الجدول (٥)
عدد سنوات الخبرة العملية للعيينة

الخبيرة العملية	العدد	%
٥ - ١٠ سنة	8	20.0
١١ - ١٥ سنة	13	32.5
١٦ - ٢٠ سنة	7	17.5
أكثر من ٢٠ سنة	12	30.0
المجموع	40	100.0

ومن الجدول (٥) يلاحظ أن أعلى نسبة لسنوات الخبرة لافراد العينة كانت تتراوح بين ١١-١٥ سنوات وهذه السنوات كافية لاكتساب الخبرة والمعرفة.

الجدول (٦)
التخصص العلمي للعيينة

التخصص	العدد	%
محاسبة	17	42.5
تدقيق	5	12.5
إدارة	4	10.0
أخرى تذكر	14	35.0
المجموع	40	100.0

حيث تبين من الجدول (٦) أن أكبر نسبة من الذين اجابوا على الاستبانة هم من اختصاص المحاسبة وبعدها من الاختصاصات الأخرى وبعدها التدقيق من ثم الإدارة وتبين أن نسبة قليلة جدا من تخصص التدقيق .

٣-٢ : الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام عدد من الاساليب الاحصائية لوصف واختبار وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارات الاستبانة، وقد تمثلت تلك الاساليب بما يأتي :

١- النسبة المئوية والتكرارات

٢- التحليل العاملي

٣- معامل ارتباط بيرسون

١- التحليل العاملي

اولاً: الرقابة الداخلية

المحور الاول: أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية

تبين بعد تحليل الارتباطات الخاصة بالمتغيرات من خلال القيم القاعدية المبينة في الجدول (٧) أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في درجة أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية تمثلها القيم القاعدية التي هي أكبر من واحد والمرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل.

إن العوامل المستخلصة هذه على الرغم من أنها تشكل نسباً مختلفة من التباين، لكنها مهمة في تحديد المتغيرات المؤثرة في درجة استخدام الفحص التحليلي فلو نظرنا إلى العمود الرابع من الجدول (٧) نجد ان هذه العوامل تشكل 69.621 % من التباين الكلي للمتغيرات.

الجدول (٧)

القيم القاعدية ونسبة تباين العامل من التباين الكلي

العامل	القيم القاعدية	نسبة التباين	تباين المجتمع
1	3.396	37.737	37.737
2	1.620	17.996	55.732
3	1.250	13.889	69.621
4	.885	9.836	79.457
5	.617	6.851	86.308
6	.506	5.624	91.932
7	.326	3.621	95.553
8	.263	2.922	98.475
9	.137	1.525	100.000

يتضح من الجدول (٧) بأننا قد توصلنا إلى (٣) عوامل نظراً لكون قيمها العينية (الجزر الكامن) أكبر من الواحد الصحيح، كما تم التوصل إلى نسب تفسير التباينات من التباين الكلي لكل عامل. ولغرض معرفة هذه العوامل وتقويم المتغيرات المؤثرة فيها من خلال درجة تحميلاتها في كل عامل من هذه العوامل من خلال مصفوفة تحميلات العوامل المدورة كما في الجدول الآتي:

جدول (٨)

مصفوفة العوامل المدورة لاجوبة المحور الاول

العوامل			
3	2	1	
-0.593	.485	-0.191	التحقق من تنفيذ العمليات بكفاءة وفاعلية.
.143	.672	.147	حماية الثروة النفطية من الهدر والإسراف وسوء الاستخدام.

059	837	070	التأكد من الحصص النفطية ومدى تطبيق النصوص الموجودة في العقود.
-126	275	818	تهدف الرقابة الداخلية الإلتزام بالنظم والسياسات والتعليمات والقوانين التي تفرضها الإدارة والسلطة على الوحدة.
055	-141	895	تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تصميم وتطبيق نظام رقابي لتحقيق أهداف المدراء والمسؤولين.
882	348	-010	تضمن الدقة وجودة المعلومات لغرض اتخاذ قرارات صائبة.
413	-082	812	زيادة الثقة بالعقود النفطية.
527	188	515	تعمل على تنفيذ الإجراءات الموجودة بالعقود النفطية.
188	309	642	تحسين عملية اتخاذ القرارات من خلال آليات الرقابة الداخلية.

العامل الأول: هذا العامل يشكل أهمية كبيرة وتمييزة في التأثير على أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية حيث يشير 37.737% من التباين الكلي لذا يُعد العامل الأساسي لتفسير مصفوفة الارتباط وقد تضمن المتغيرات الاتية المتمثل بالجدول أعلاه (Y5، Y4، Y7، Y9).

العامل الثاني : أما نتائج عوامل الدرجة الثانية فتأتي بالدرجة الثانية من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث أنه يشرح 17.996% من اجمالي التباين الموضح في الجدول أعلاه (Y2،Y3).

اما نتائج العامل الثالث فتأتي بالدرجة الثالثة من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث انه يشرح 13.889% من اجمالي التباين الموضح في الجدول أعلاه (Y1، Y8،Y6). من خلال ملاحظة النتائج أعلاه تبين اهتمام بتفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تصميم وتطبيق نظام رقابي لتحقيق أهداف الرقابة

الداخلىة فى الصنعة النفطىة، وأىضاً زىادة الثقة بالعقود النفطىة لما لها من تأثير قوى على أهداف الرقابة الداخلىة فى الصنعة النفطىة.
المحور الثانى: ألىات تنفيذ الرقابة الداخلىة فى الصنعة النفطىة
تبىن بعد تحليل الارتباطات الخاصة بالمتغىرات من خلال القىم القاعدىة المبىنة فى الجدول (9) ان هناك اربعة عوامل تؤثر فى ألىات تنفيذ الرقابة الداخلىة فى الصنعة النفطىة تمثلها القىم القاعدىة التى هى أكبر من واحد والمرتبة حسب أهمىة تأثير كل عامل.
إن العوامل المستخلصة هذه على الرغم من أنها تشكل نسبياً مختلفة من التباىن، لكنها مهمة فى تحديد المتغىرات المؤثرة فى درجة استخدام الفحص التحلىلى فلو نظرنا إلى العمود الرابع من الجدول (9) نجد أن هذه العوامل تشكل 65.711% من التباىن الكلى للمتغىرات.

الجدول (9)

القىم القاعدىة ونسبة تباىن العامل من التباىن الكلى

العامل	القىم القاعدىة	نسبة التباىن	تباىن المجتمع
1	5.620	35.122	35.122
2	1.952	12.203	47.325
3	1.787	11.172	58.496
4	1.154	7.215	65.711
5	.917	5.732	71.443
6	.842	5.260	76.703
7	.791	4.942	81.645
8	.642	4.015	85.660
9	.539	3.368	89.028
10	.458	2.865	91.892
11	.366	2.286	94.179

96.125	1.946	.311	12
97.274	1.149	.184	13
98.389	1.115	.178	14
99.223	.834	.134	15
100.000	.777	.124	16

يتضح من الجدول (٩) بأننا قد توصلنا إلى (٤) عوامل نظراً لكون قيمها العينية (الجذر الكامن) أكبر من الواحد الصحيح، و تم التوصل إلى نسب تفسير التباينات من التباين الكلي لكل عامل .
ولغرض معرفة هذه العوامل وتقويم المتغيرات المؤثرة فيها من خلال درجة تحميلاتهما في كل عامل من هذه العوامل من خلال مصفوفة تحميلات العوامل المدورة كما في الجدول الآتي:

جدول (١٠)

مصفوفة العوامل المدورة لاجوبة المحور الثاني

العوامل				العبارات
4	3	2	1	
-	-	.859	-	تقتضي الرقابة من خلال الموازنات ضرورة وجود التفاصيل لكل بند من بنود التكاليف وفق الغرض والمبلغ المحدد مسبقاً.
.179	.028		.056	الرقابة على الأعمال الفنية عن طريق مناقشة خطط برامج العمل لغرض ضمان حسن استخدام الموارد.
		.679	.377	
.108	.402			

0.317	- 0.238	0.552	0.465	الرقابة على كيفية استرداد التكاليف و نفط الكلفة وكافة التكاليف على العمليات النفطية بموجب العقود المبرمة.
0.098	0.379	0.100	0.672	تفعيل دور الجهات الفنية باعتبارهم أهم الجهات في توفير التقارير عن الحقول النفطية وما يحصل من التكاليف في تلك الحقول.
0.356	0.732	0.313	- 0.004	وجود مراقبين فنيين من الجانب الحكومي على الحقول النفطية لكل شركة نفطية لمراقبة الإنتاج والشحنات بشكل مباشر والاهتمام بتقاريرهم.
- 0.070	0.422	0.713	0.299	الرقابة على المواد والمستلزمات والاصول المستخدمة لدى شركات النفط باعتبار تلك التكاليف تسترد عند استخدامها لصالح العقد.
0.175	0.099	0.100	0.700	الاهتمام بتفعيل دور البعد الاخلاقي من خلال الاهتمام بخلق بيئة رقابية تشمل قواعد اخلاقية ونزاهة وامانة.
0.179	0.784	- 0.050	0.111	الرقابة على إجراءات تنفيذ المناقصات واوامر الشراء من أجل المفاضلة واختيار المقاولين وفقا لافضل العروض المقدمة.

.759	.042	- .167	.099	الاهتمام بالرقابة البيئية من خلال لتأكد من تنظيف مكان الاستخراج واتخاذ كافة الوسائل التي تمنع التلوث البيئي النفطي.
.795	.317	.063	.025	الاهتمام بالرقابة الاجتماعية لغرض خدمة المجتمع ورفاهيته والتأكد من توافق مصلحة شركات إنتاج النفط مع المصلحة العامة للمجتمع
- .050	.612	.110	.480	الرقابة على تنفيذ الالتزامات لمرتبة على الشركات النفطية من دفع الضمانات والاتاوات وعلاوات الإنتاج والالتزامات الضريبية والمالية.
.198	.110	- .089	.771	لرقابة على توفير وتأهيل الكوادر البشرية في مجال النفط وضمن التخصصات الفنية والمحاسبية والبيئية والاجتماعية.
- .084	.330	.275	.509	تفعيل دور لجان التدقيق باعتبار لها دور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية.
- .188	.111	.070	.848	يجاد هيكل تنظيمي اداري واضح من خلال الفصل بين بين الوظائف والتحديد الواضح للمسؤوليات والصلاحيات.

وجود نظام محاسبي جيد في الوزارة عنصرا رئيسا للرقابة الداخلية	.572	.214	.062	.317
توافر الكفاءات اللازمة من الموظفين وذلك من خلال تحديد المؤهلات العلمية والعملية وتنفيذ برامج.	.741	.219	.016	.051

العامل الأول: هذا العامل يشكل أهمية كبيرة وتمييزة في التأثير على معايير الحوكمة في الصناعة النفطية حيث يشير 35.122% من التباين الكلي لذا يُعد العامل الأساسي لتفسير مصفوفة الارتباط وقد تضمن المتغيرات الآتية المتمثل بالجدول أعلاه :- (Z14 Z12 Z16 Z7 Z4 Z15 Z13) على التوالي.

أما نتائج عوامل الدرجة الثانية فتأتي بالدرجة الثانية من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث أنه يشرح 12.203% من إجمالي التباين فتمثلت بالمتغيرات (Z1 Z2 Z3 Z6) على التوالي .

أما نتائج عوامل الدرجة الثالثة فيأتي هذا العامل بالمرتبة الثالثة من حيث أهميته في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث أن الأهمية النسبية لهذا العامل تشكل 11.172% من إجمالي التباين ويضم المتغيرات (Z8 Z5 Z11) على التوالي.

بينما شملت نتائج التحليل لعوامل الدرجة الرابعة بأن الأهمية النسبية لهذا العامل تشكل 7.215% من إجمالي التباين وتضمن على المتغير (Z9 Z10).
المحور الثالث: معايير الواجب توافرها لتنفيذ أداء الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية

تبين بعد تحليل الارتباطات الخاصة بالمتغيرات من خلال القيم القاعدية المبينة في الجدول (١١) أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في وضع المعايير الواجب توافرها لتنفيذ أداء الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية تمثلها القيم القاعدية التي هي أكبر من واحد والمرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل.

إن العوامل المستخلصة هذه على الرغم من أنها تشكل نسباً مختلفة من التباين، لكنها مهمة في تحديد المتغيرات المؤثرة في درجة استخدام الفحص التحليلي فلو نظرنا إلى العمود الرابع من الجدول (11) نجد أن هذه العوامل تشكل 70.631% من التباين الكلي للمتغيرات.

الجدول (11)

القيم القاعدية ونسبة تباين العامل من التباين الكلي

العامل	القيم القاعدية	نسبة التباين	تباين المجتمع
1	4.049	44.985	44.985
2	1.201	13.349	58.334
3	1.107	12.296	70.631
4	.894	9.930	80.560
5	.613	6.812	87.372
6	.488	5.424	92.796
7	.312	3.465	96.261
8	.216	2.403	98.664
9	.120	1.336	100.000

يتضح من الجدول (11) بأننا قد توصلنا إلى (3) عوامل نظراً لكون قيمها العينية (الجذر الكامن) أكبر من الواحد الصحيح، كما تم التوصل إلى نسب تفسير التباينات من التباين الكلي لكل عامل.

ولعرض معرفة هذه العوامل وتقويم المتغيرات المؤثرة فيها من خلال درجة تحميلاتهما في كل عامل من هذه العوامل من خلال مصفوفة تحميلات العوامل المدورة كما في الجدول الآتي:

جدول (١٢)
مصنوفة العوامل المدورة لاجوبة المحور الثالث

العوامل			العبارات
3	2	1	
.131	.913	.066	معايير لرقابة النفقات والأداء.
.144	.809	.326	معايير العمل الميداني لرقابة نفقات الاسترداد.
.181	.373	.561	معايير رقابة الأداء للعقود المبرمة.
.115	.265	.801	معايير التقرير لرقابة النفقات وتدقيق الأداء.
.060	.285	.747	معايير رقابة الإيرادات للنفط المنتج.
.254	-.082	.688	معايير كفاءة التدقيق الداخلي.
.919	.095	.086	معايير الإلتزام بالرقابة البيئية والاجتماعية.
.134	.119	.861	معايير تكامل مكونات أو اجزاء نظام الرقابة الداخلية.
.746	.202	.297	امكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في عمل الرقابة الداخلية.

العامل الأول: هذا العامل يشكل أهمية كبيرة ومتميزة في التأثير على وضع المعايير الواجب توافرها لتنفيذ أداء الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية حيث يشير 44.985% من التباين الكلي لذا يُعد العامل الأساسي لتفسير مصنوفة الارتباط وقد تضمن المتغيرات الآتية المتمثل بالجدول أعلاه :- (M8, M4, M5, M6, M3) على التوالي.

العامل الثاني: أما نتائج عوامل الدرجة الثانية فتأتي بالدرجة الثانية من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث أنه يشرح 13.349% من إجمالي التباين الموضح في الجدول أعلاه (M1, M2). أما نتائج العامل الثالث حيث تأتي بالدرجة الثالثة من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث أنه يشرح 12.296% من إجمالي التباين الموضح في الجدول أعلاه (M7, M9).

من خلال ملاحظة النتائج أعلاه تبين أن معايير تكامل اجزاء نظام الرقابة الداخلية ومعايير التقرير ورقابة الإيرادات، ومعايير كفاءة التدقيق الداخلي ورقابة الأداء للعقود المبرمة لما لها من تأثير قوي على وضع معايير الواجب توافرها لتنفيذ أداء الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية.

ثانياً : التدقيق الداخلي.

المحور الأول : أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية .

تبين بعد تحليل الارتباطات الخاصة بالمتغيرات من خلال القيم القاعدية المبينة في الجدول (١٣) ان هناك ثلاثة عوامل اساسية من أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية تمثلها القيم القاعدية التي هي أكبر من واحد والمرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل.

ان العوامل المستخلصة هذه على الرغم من أنها تشكل نسبياً مختلفة من التباين، لكنها مهمة في تحديد المتغيرات المؤثرة في درجة استخدام الفحص التحليلي فلو نظرنا إلى العمود الرابع من الجدول (١٣) نجد ان هذه العوامل تشكل 61.528% من التباين الكلي للمتغيرات .

الجدول (١٣)

القيم القاعدية ونسبة تباين العامل من التباين الكلي

العامل	القيم القاعدية	نسبة التباين	تباين المجتمع
1	5.278	40.604	40.604
2	1.569	12.066	52.670
3	1.152	8.859	61.528
4	.962	7.396	68.925
5	.799	6.148	75.073
6	.750	5.766	80.839
7	.612	4.708	85.547

89.343	3.796	.493	8
92.877	3.534	.459	9
95.666	2.789	.363	10
97.668	2.002	.260	11
98.882	1.214	.158	12
100.000	1.118	.145	13

یتضح من الجدول (۱۳) بأننا قد توصلنا إلى (3) عوامل نظراً لكون قيمها العينية (الجذر الكامن) أكبر من الواحد الصحيح، كما تم التوصل إلى نسب تفسير التباينات من التباين الكلي لكل عامل .
ولغرض معرفة هذه العوامل وتقويم المتغيرات المؤثرة فيها من خلال درجة تحميلاتهما في كل عامل من هذه العوامل من خلال مصفوفة تحميلات العوامل المدورة كما في الجدول الاتي:

جدول (۱۴)

مصفوفة العوامل المدورة لاجوبة المحور الأول من أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية

العوامل			العبارات
۳	2	1	
.624	- .048	.157	المساهمة في زيادة الثقة والمصداقية في العقود النفطية.
.718	.149	.158	تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية من خلال وجود لجنة التدقيق الداخلي في الوزارة وتفعيل دورها.
.370	.009	.703	وضع السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توصيات الإدارة.

.515	.138	.622	المساعدة في حوكمة الشركات النفطية من خلال تأكيد فعالية الرقابة الداخلية.
.404	.042	.696	المساعدة في اختبار وتقييم مدى الإلتزام بالإجراءات الرقابية.
.111	.513	.660	يقوم التدقيق الداخلي بالمشاركة في إعداد الخطة السنوية ومتابعة تنفيذها.
.136	.294	.664	ندقيق كافة التقارير الفصلية لشركات القطاع النفطي واعطاء المشورة لجميع الانشطة المالية التي لها علاقة بالخطة.
-.114-	.249	.775	مراجعة محاضر الاجتماعات واجراءات المناقصة والتراخيص وكيفية تنفيذ العقود النفطية والشروط المالية.
.382	.318	.481	السيطرة على العمليات عبرالتدقيق المستمر للكشوفات والتكاليف النفطية.
.686	.223	.073	ضمان تدفق النفقات وتغطية التكاليف وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
.242	.636	.287	تدقيق كفاءة الافراد العاملين والتقرير عنها.
-.114-	.830	.327	يؤدي تدقيق التكاليف الفعلية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية والافصاح عن الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة.
.235	.849	.010	رفع التقارير عن سوء استخدام وهدر الموارد وسوء استغلال الاموال.

العامل الأول: هذا العامل يشكل أهمية كبيرة ومتميزة من التأثير على أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية حيث يشير 40.604% من التباين الكلي لذا يُعد العامل الأساسي لتفسير مصفوفة الارتباط وقد تضمن المتغيرات الاتية المتمثل بالجدول أعلاه :- (F8,F3,F5,F7,F6,F4,F9) على التوالي.

العامل الثاني : أما نتائج عوامل الدرجة الثانية حيث تأتي بالدرجة الثانية من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث انه يشرح 12.066% من اجمالي التباين الموضح في الجدول أعلاه (،F11،F13،F12) على التوالي .
أما نتائج العامل الثالث فياتي بالدرجة الثالثة من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث انه يشرح 8.859% من اجمالي التباين الموضح في الجدول أعلاه (F2،F10،F1) .
من خلال ملاحظة النتائج أعلاه تبين أن تدقيق محاضر الاجتماعات وإجراءات المناقصة والتراخيص وكيفية تنفيذ العقود النفطية والشروط المالية لها تأثير قوي على أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية .ويلاحظ أن اغلبية الاسئلة تقع ضمن العامل الأول .

المحور الثاني : آليات القيام بالتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية

تبين بعد تحليل الارتباطات الخاصة بالمتغيرات من خلال القيم القاعدية المبينة في الجدول (١٥) ان هناك ثلاثة عوامل اساسية من آليات القيام بالتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية تمثلها القيم القاعدية التي هي أكبر من واحد والمرتبة حسب أهمية تأثير كل عامل.
إن العوامل المستخلصة هذه على الرغم من أنها تشكل نسبياً مختلفة من التباين، لكنها مهمة في تحديد المتغيرات المؤثرة في درجة استخدام الفحص التحليلي فلو نظرنا إلى العمود الرابع من الجدول (١٥) نجد أن هذه العوامل تشكل 64.393% من التباين الكلي للمتغيرات

الجدول (١٥)

القيم القاعدية ونسبة تباين العامل من التباين الكلي

العامل	القيم القاعدية	نسبة التباين	تباين المجتمع
1	5.392	41.476	41.476
2	1.665	12.808	54.284
3	1.314	10.109	64.393
4	.986	7.587	71.979
5	.772	5.941	77.920
6	.626	4.817	82.738
7	.574	4.414	87.152
8	.465	3.574	90.726
9	.402	3.092	93.819
10	.344	2.645	96.463
11	.207	1.595	98.059
12	.171	1.318	99.377
13	.081	.623	100.000

يتضح من الجدول (١٥) بأننا قد توصلنا إلى (3) عوامل نظراً لكون قيمها العينية (الجذر الكامن) أكبر من الواحد الصحيح، و تم التوصل إلى نسب تفسير التباينات من التباين الكلي لكل عامل. ولغرض معرفة هذه العوامل وتقويم المتغيرات المؤثرة فيها من خلال درجة تحميلاتها في كل عامل من هذه العوامل من خلال مصفوفة تحميلات العوامل المدورة كما في الجدول الآتي:

جدول (16)

مصفوفة العوامل المدورة لاجوبة المحور الثاني (اليات القيام بالتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية)

العوامل			العبارات
3	2	1	
.206	.007	.639	وجود اتصال مباشر بين مسؤولي التدقيق ولجنة التدقيق مع مجلس الوزارة.
.245	.142	.785	وجود الاستقلالية للتدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات بدون اية ضغوطات.
.535	.071	.391	تحديد موقع قسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات.
.791	.069	.384	ابداء الراي الفني المحايد للمدقق الداخلي بدون عوائق إلى لجنة التدقيق ومجلس الوزارة حين يكشف اية خروقات.
.803	.257	-.162-	التزام المدقق الداخلي بالامانة والموضوعية والاجتهاد والحرص في أداء واجباته ومسؤوليته.
.742	.064	.282	التزام المدقق الداخلي بالقوانين والاحكام والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسئ للمهنة.
.091	.522	.498	تدقيق الإجراءات المتعلقة بحصص الأرباح بين الحكومة والشركات.
.273	.247	.783	تدقيق كفاءة افراد العاملين في جانب العقود النفطية والتقرير عنها.
-.047-	.373	.703	العمل على تدقيق كافة النفقات والتكاليف النفطية والاستكشافية والراسمالية.
.200	.424	.557	تحليل الكلف ومقارنتها بالكلف المعيارية ومراجعتها والتوصية بحلول لها.
.213	.742	.294	حساب الاقيام النفطية ومعامل عائد الخدمة وعوائد الخدمة للعمليات الاستثمارية.

0.087	0.807	0.316	الرقابة على تدفق النفقات وتغطية التكاليف وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
0.087	0.860	-0.042	تصنيف التكاليف والنفقات والايادات والتعرف على التكاليف والنفقات التي يتم تغطيتها حسب العقود المبرمة.

العامل الأول: هذا العامل يشكل أهمية كبيرة ومتميزة في التأثير على آليات القيام بالتدقيق الداخلي حيث يشير 41.476% من التباين الكلي لذا يُعد العامل الأساسي لتفسير مصفوفة الارتباط وقد تضمن المتغيرات الاتية المتمثل بالجدول أعلاه :- (K2,K8,K9,K1,K10) على التوالي.

العامل الثاني : أما نتائج عوامل الدرجة الثانية فيأتي بالدرجة الثانية من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث انه يشرح 12.808% من اجمالي التباين الموضح في الجدول أعلاه (K7,K11,K12,K13).

العامل الثالث :أما نتائج العامل الثالث فتاتي بالدرجة الثالثة من الأهمية في تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث انه يشرح 10.109% من اجمالي التباين الموضح في الجدول (١٦) وهي (K3, K6, K4, K5) على التوالي .

من خلال ملاحظة النتائج أعلاه تبين الاهتمام باليات القيام بالتدقيق الداخلي من خلال وجود الاستقلالية للتدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات بدون اية ضغوطات وتدقيق كفاءة افراد العاملين في جانب العقود النفطية والتقارير عنها ، والعمل على تدقيق كافة النفقات والتكاليف النفطية والاستشفافية والراسمالية ووجود اتصال مباشر بين مسؤولي التدقيق ولجنة التدقيق مع مجلس الوزارة وتحليل الكلف ومقارنتها بالكلف المعيارية ومراجعتها والتوصية بحلول لها ، كل لها من تأثير قوي على اليات القيام بالتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية .

ب- معامل الارتباط (بيرسون).

يمكن التحقق من صحة الفرضية من خلال وجود علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية و

آليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية، ولا يوجد علاقة بين أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية، و معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية ، و توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين آليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية و معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية، وأن هناك علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية و أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية واليات تنفيذ التدقيق الداخلي، وأن هناك علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية في إقليم كردستان واليات تنفيذ التدقيق الداخلي ومن شأنه أن يحقق تنفيذاً كفوفاً من قبل الوزارة الثروات الطبيعية ومدى التزامها في تنفيذ التعاقدات والمساهمة في زيادة المصادقية بالعقود النفطية في الصناعة النفطية في إقليم كردستان .

تم استخدام اختبار بيرسون ليجاد العلاقة بين نظام فعال لمعايير تطبيق الرقابة الداخلية وأهداف التدقيق الداخلي واليات القيام بالتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ والنتائج مبينة في الجدول رقم (17) والذي يبين ان قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05، كما ان قيمة r المحسوبة تساوي (0.624 و 0.540^{**}) وان اقوى العلاقات هو بين أهداف التدقيق الداخلي واليات تنفيذ التدقيق الداخلي الذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05، و ان قيمة r المحسوبة تساوي (0.811^{**}).

ويجب التطرق إلى أن هناك علاقة معنوية بين جميع المحاور ما عدا y مع m و y مع f ، مع y مع k لأن قيمة p -value أكبر من 0.05.

جدول (17)

معامل الارتباط بين المحاورالاستمارة

K	F	M	Z	Y	
0.173	0.305	0.263	0.453**	1	Y= أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية
0.597* *	0.613 **	0.660**	1		Z= اليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية
0.540* *	0.624 **	1			M= معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية
0.811* *	1				F= اهداف التدقيق الداخلي
1					K= آليات القيام بالتدقيق الداخلي

مثلاً // القيمة ٠,٤٥٣ يدل على وجود علاقة معنوية طردية بين المحورين (أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية و اليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية). أي كلما ازداد أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية يزداد اليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات النظرية والعملية :

لقد توصلت البحث إلى عدد من الاستنتاجات النظرية والعملية التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. إن الرقابة تساعد في تحقيق الأهداف المرسومة التي تسعى القطاعات النفطية إلى تحقيقها وبناءً على ذلك فإن وجود نظام للرقابة الداخلية على العمليات النفطية، وخاصة العقود النفطية أصبح امرًا ضرورياً تقتضيه الإدارة العلمية من أجل فحص التصرفات المالية ولتقرير كفاءة استخدام الموارد النفطية لذا أصبحت الرقابة الداخلية جزءاً ضرورياً من نظم أعمال العصر الحديث .

٢. ان فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء العمليات في الصناعة النفطية ، وتحسين القدرة التنافسية وتحقيق الشفافية لحماية حقوق المجتمع من خلال ايجاد انظمة، وضوابط في الصناعة النفطية و ان ايجاد قواعد و هياكل إدارية تمنح حق مساءلة الإدارة أمام المجتمع لضمان حقوقه و العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي، أو الاداري والهدف تنمية الاستثمارات، وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في الهيكل الاقتصادي للإقليم تعتبر من اهم العوامل التي تؤكد على تحقيق أهداف الحوكمة في الصناعة النفطية.

٣. ان اهتمام بالبعد الإشرافي وتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، وتفعيل الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر و اصدار القوانين والتشريعات من قبل الدولة تعتبر من أهم العوامل التي تؤكد على آليات لتنفيذ الحوكمة في الصناعة النفطية .

٤. ان عدم تشكيل لجان للتدقيق الداخلي على العقود النفطية يحد من تطبيق حوكمة الصناعة النفطية وعدم وضع معايير للرقابة الخاصة

- بالصناعة النفطية، والمتعلقة بالعقود النفطية يؤدي إلى ضعف فعالية الرقابة الداخلية.
٥. ان اعداد هيكل تنظيمي اداري واضح من خلال الفصل بين الوظائف، والتحديد الواضح للمسؤوليات، والصلاحيات، والرقابة على توفير، وتأهيل الكوادر البشرية في مجال النفط وضمن التخصصات الفنية، والمحاسبية والبيئية والاجتماعية، والاهتمام بخلق بيئة رقابية تشمل قواعد اخلاقية ونزاهة، و تفعيل دور لجان التدقيق باعتبار لها دور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية .
٦. من خلال ملاحظة النتائج تبين أن معايير تكامل اجزاء نظام الرقابة الداخلية، ومعايير التقرير ورقابة الإيرادات، ومعايير كفاءة التدقيق الداخلي ورقابة الأداء للعقود المبرمة لما لها من تأثير قوي على وضع معايير الواجب توافرها لتنفيذ أداء الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية .
٧. اتضح من خلال نتائج التحليل بأن وظيفة التدقيق الداخلي مهمة جداً في تعزيز الحوكمة في الصناعة النفطية مع ان هذه الوظيفة لم ترق إلى ما آلت إليه الوظيفة في الدول الأجنبية، ولم يعد القصور فيها يرجع إلى الأنظمة الرقابية وأدواتها المستخدمة في الوزارة فحسب بل إلى عدم اهتمام الحكومة، والمنظمات، والجمعيات بمهنة التدقيق الداخلي وإعطائها القدر اللازم من الاهمية أسوة بالتدقيق الخارجي .
٨. توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية و آليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية ولايوجد علاقة بين أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية و معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية ,و توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين آليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية و معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية , وأن هناك علاقة ارتباطية عند مستوى

دلالة $a = 0.05$ بين معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية و أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية وآليات تنفيذ التدقيق الداخلي، وان هناك علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين أهداف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية في إقليم كوردستان واليات تنفيذ التدقيق الداخلي ومن شأنه ان يحقق تنفيذاً كفولاً من قبل الوزارة الثروات الطبيعية ومدى إلتزامها في تنفيذ التعاقدات والمساهمة في زيادة المصادقية بالعقود النفطية في الصناعة النفطية في إقليم كوردستان .

التوصيات

١. ضرورة ان تهتم الوزارة بوضع أسس ووسائل فعالة تستطيع من خلالها الرقابة والمراجعة المالية، والفنية على الشركات النفطية العاملة لديها لضمان الاستخدام الأمثل للثروة النفطية وكفاءة وفعالية النظم المستخدمة في مجال الصناعة النفطية، و توفير المعلومات المحاسبية بشكل يمكن الاستفادة منها والذي سيسهم بفعالية في تطوير صيغ التعاقدات النفطية.
٢. ضرورة الاهتمام باستقلالية أنشطة التدقيق الداخلي بحيث يكون ارتباطهم بأعلى جهة وأن يقدموا تقاريرهم بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق، ومجلس الإدارة ويجب أن يحتفظوا بقناة اتصال مفتوحة وخصوصية مع رئيس لجنة التدقيق .
٣. ضرورة الاهتمام باختيار مدققين داخليين يمتلكون مهارات ذات تقنية عالية لتنفيذ مهام التدقيق ، فضلاً عن امتلاكهم مهارات لاقامة العلاقات الداخلية لإدارة التدقيق ، وعليه فأن الجودة يتم تعريفها عن طريق المؤهلات المهنية والخبرة وشخصية الفرد وقدرات خاصة لتدقيق أي شئ تقريباً بما في ذلك العمليات الجارية ونظم الرقابة (المحاسبية، والادارية) والأداء (الاستراتيجي والتشغيلي) والمعلومات (العامة والخاصة) ونظم المعلومات (المحاسبية، والادارية) إلى جانب الاذعان

- للقوانين، والتعليمات، والتقارير المالية، والغش والاحتيال، والتقارير ذات الطبيعة الكمية والوصفية .
٤. تحديد مهام التدقيق الداخلي التي يقوم فيها لخدمة الإدارة ولجنة التدقيق وتفعيل دور اللجان المشتركة بين الوزارة والشركات النفطية لتوفير حوكمة فعالة في الصناعة النفطية.
٥. تشكيل لجان للتدقيق الداخلي على العقود النفطية لسهولة تطبيق حوكمة الصناعة النفطية و وضع معايير للرقابة الخاصة بالصناعة النفطية والمتعلقة بالعقود النفطية يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة الداخلية، وزيادة الخبرة لدى الموظفين ومعرفتهم بقواعد الحوكمة و تنظيم مهنة المحاسبة، والتدقيق بشكل سليم والاهتمام بالهياكل الإدارية، و تحديد المسؤوليات والصلاحيات يؤدي إلى تطبيق حوكمة في الصناعة النفطية .
٦. السعي لايجاد عدد كاف من المحاسبين والمدققين الداخليين ذات الخبرة للرقابة على العقود النفطية في الوزارة الثروات الطبيعية لتطبيق حوكمة الصناعة النفطية و وجود نظام دقيق للتأكد من تنفيذ الإجراءات في العقود النفطية، وزيادة الوعي الاستثماري.
٧. التركيز على أهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة بتصميم وتطبيق نظام رقابي لتحقيق أهداف المدراء والمسؤولين، و الإلتزام بالنظم والسياسات، والتعليمات، والقوانين التي تفرضها الإدارة، والسلطة على الوحدة و يؤدي أيضاً إلى زيادة الثقة بالعقود النفطية و تحسين عملية اتخاذ القرارات من خلال آليات الرقابة الداخلية .والتأكد من الحصص النفطية، ومدى تطبيق النصوص الموجودة في العقود و حماية الثروة النفطية من الهدر والإسراف وسوء الاستخدام وكلها عوامل تؤكد على أهداف الرقابة الداخلية .

قائمة المصادر

أولاً : المصادر العربية

- ١- دليل الرقابة على النفط والغاز للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - سلسلة الادلة المشتركة(١)-الاداة العامة لشؤون دواوين المحاسبة والرقابة المالية -٢٠١٢
- ٢- منشورات ومنجزات مكتب مفتش العام -وزارة النفط العراقية-معايير تطوير مهنة التدقيق الداخلي في القطاع النفطي، ٢٠١٣
- ٣- ارينز، ٢٠٠٨ الفين و لوبك، جيمس، المراجعة -مدخل متكامل، من ترجمة د. محمد محمد الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض -السعودية .
- ٤- ابو هنطش، ابراهيم، ٢٠٠٩، الهيئة العامة للبترول بين التقييم والتقويم -الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة-سلسلة التقارير (٢٣).
- ٥- العكري، عبدالنبي، ٢٠١٠، صحيفة الوسط البحرينية -المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية.
- ٦- علي، احمد ابريهي، ٢٠١١، الجوانب المالية في عقود الخدمة النفطية وادارة العمليات.
- ٧- كامبيون، انيتا، ٢٠٠٠، تحسين الرقابة الداخلية - دليل عملي لمؤسسات التمويل الاصغر - شبكة التمويل GTZ دليل تقني ١.
- ٨- المشهداني، ٢٠١٢ عمر اقبال توفيق، تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات)في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها -اطار مقترح، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية -عدد ٢.

- ٩- صبحي، أحمد رمزي، ٢٠١١، أهمية الرقابة الداخلية في تعزيز نظام تكاليف حفر واستصلاح الآبار النفطية، بحث تطبيقي في شركة الحفر العراقية، بحث مقدم الى هيئة الأمانة في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد.
- ١٠- المدلل، يوسف سعيد يوسف، ٢٠٠٧، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة، رسالة مقدمة الى الجامعة الاسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

ثانياً : المصادر بالغة الانكليزية

Periodic

- 1- Asrilhant .Boris .Dyson .Robert G.& Meadows .Maureen;2007 ;On The Strategic Project Management Process In Theupstream Oil And Gas Sector .Omega –The International Journal Of Management Science –No 35– Elsevier .P90
- 2- Dussel .Wayne C. ;2013; Oil & Gas Production Auditing .Offshor Measurement Supervisor. El Paso Production Gom www.afms.org/docs/reg/oil_and_gas_audit
- 3- Patterson .Jerry;2012; Financial Management – Oil & Gas Royalty Audit .Texas General Land Office.
- 4- Report Of The Committee On The Psc Mechanism In Petroleum Industry .Government Of India; 2012

ثالثاً: الانترنت

١. <http://www.kitabat.com> ، شاکر عبد موسى، ٢٠١٣، مهمات مكتب المفتش العام في القطاع النفطي بين الواقع والطموح.

٢. <http://vb.tgareed.com> مقترح خطة أرقابه المالية أداخليه
في قطاع النفط السودانى ٢٠١٠، الادارة المالية واجهزة الدولة
للمراجعة.
٣. <http://infotechaccountants.com> رملي، فياض حمزة
٢٠١٣، وسائل الرقابة الحكومية على شركات إنتاج النفط - مدخل
محاسبي.
٤. <http://www.ibtesama.com> خطة أرقابه المالية أداخليه
في قطاع النفط السودانى ٢٠١٠.
٥. <https://www.oil.gov.iq> وزارة النفط العراقية - دائرة
الرقابة الداخلية.

ملحق



جامعة دهوك
فاكولتي الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة
الدراسات العليا/ الدكتوراه

استمارة استبانة

الاستاذ الفاضل المحترم
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته...

حضرة الاستاذ الفاضل ... يسعدني ويشرفني ان اضع بين يدي شخصكم الكريم هذه الاستبانة كجزء من ادوات استكمال الدراسة المتعلقة باطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة والموسومة " دور المحاسبة في اختيار اساليب التعاقد في الصناعة النفطية وحوكمتها - دراسة تطبيقية في وزارة الثروات الطبيعية - اقليم كردستان /العراق". ونظراً لمكانتكم العلمية المتميزة وما تتمتعون به من موضوعية وخبرة علمية وعملية ، يرجى من سيادتكم التكرم بالاجابة على الاسئلة المتعلقة بالرقابة والتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية وابداء ملاحظاتكم عليها من اجل ترصينها بشكل علمي ومدى توافقها مع اهداف وفرضيات البحث.

هدف البحث : تحديد دور نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في وزارة الثروة الطبيعية لحكومة الأقليم لمتابعة أنشطة العمليات المتعلقة بالصناعة النفطية والاشراف على اليات تنفيذها واعتبارها من المراحل

التميزة في القطاعات النفطية لحماية الثروة النفطية من اي هدر او اسراف .

فرضية البحث: ان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية من شأنه ان يحقق تنفيذاً كفواً من قبل الشركات والتأكد من الحصص النفطية وتحديد مدى التزام هذه الشركات في تنفيذ التعاقدات والمساهمة في زيادة المصداقية بالعقود النفطية في الصناعة النفطية وبالتالي يؤدي الى تفعيل مبادئ الحوكمة.

شاكرين ومقدرين تعاونكم معنا وجهودكم الطيبة
مع جزيل الشكر والاحترام

طالبة دكتوراه محاسبة

المشرف

قيان سليمان حمه سعيد الصالحي

ا.م.د.سيروان كريم عيسى

vian.alsalihy@yahoo.com

,07504510020

اولاً: المعلومات العامة للمستجيب:

١. الجنس : انثى ذكر
- محاسب قانوني دبلوم عالي ٢. التأهيل العلمي: بكالوريوس دكتوراه ماجستير
- ١٦ - ٢٠ سنة ١١ - ١٥ سنة ٣. الخبرة العملية: ٥ - ١٠ سنة اكثر من ٢٠ سنة
- اخرى تذكر ادارة تدقيق ٤. التخصص : محاسبة

ثانيا: تعريف لبعض المصطلحات

الرقابة الداخلية: الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية انتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وعلى الادارة ان تاخذ بنظر الاعتبار الرقابة الداخلية باعتبارها من المراحل المتميزة في القطاعات النفطية لحماية الثروة النفطية من اي هدر او الاسراف .
التدقيق الداخلي:

نشاط مستقل وموضوعي وتوكيدي واستشاري ,صمم لاجل اضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها ,ويساعدها على تحقيق اهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لان الصناعة النفطية من اهم القطاعات على مستوى الدولة لذلك يجب الاهتمام والتركيز عليها وذلك بتدقيق هذا الجانب المهم والتحقق من صحة ودقة وموثوقية البيانات التي سيتم جمعها والتأكد من ان العقود تنفذ وفق افضل الممارسات و تسليط الضوء على الية عمل المدقق في مجال تدقيق ومراجعة العقود الحكومية التي تبرمها دوائر الدولة.

ثالثاً - الأسئلة:

١- الرقابة الداخلية

المحور الاول : اهداف الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية

لا اتفق تماماً	لا اتفق	غير متأكد	اتفق	اتفق تماماً	الأسئلة
					١ التحقق من تنفيذ العمليات بكفاءة وفاعلية.
					٢ حماية الثروة النفطية من الهدر والاسراف وسوء الاستخدام.
					٣ التأكد من الحصص النفطية ومدى تطبيق النصوص الموجودة في العقود.
					٤ تهدف الرقابة الداخلية الالتزام بالنظم والسياسات والتعليمات والقوانين التي تفرضها الادارة والسلطة على الوحدة.
					٥ تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تصميم وتطبيق نظام رقابي لتحقيق اهداف المدراء والمسؤولين .
					٦ تضمن الدقة وجودة المعلومات لغرض اتخاذ قرارات صائبة .
					٧ زيادة الثقة بالعقود النفطية.
					٨ تعمل على تنفيذ الاجراءات الموجودة بالعقود النفطية.
					٩ تحسين عملية اتخاذ القرارات من خلال اليات الرقابة الداخلية.

المحور الثاني : اليات تنفيذ الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	تقتضي الرقابة من خلال الموازنات ضرورة وجود التفاصيل لكل بند من بنود التكاليف وفق الغرض والمبلغ المحدد مسبقاً.					
٢	الرقابة على الاعمال الفنية عن طريق مناقشة خطط برامج العمل لغرض ضمان حسن استخدام الموارد.					
٣	الرقابة على كيفية استرداد التكاليف ونفط الكلفة وكافة التكاليف على العمليات النفطية بموجب العقود المبرمة.					
٤	تفعيل دور الجهات الفنية باعتبارهم اهم الجهات في توفير التقارير عن الحقول النفطية وما يحصل من التكاليف في تلك الحقول .					
٥	وجود مراقبين فنيين من الجانب الحكومي على الحقول النفطية لكل شركة نفطية لمراقبة الانتاج والشحنات بشكل مباشر والاهتمام بتقاريرهم .					

					<p>الرقابة على المواد والمستلزمات والاصول المستخدمة لدى شركات النفط باعتبار تلك التكاليف تسترد عند استخدامها لصالح العقد.</p>	٦
					<p>الاهتمام بتفعيل دور البعد الاخلاقي من خلال الاهتمام بخلق بيئة رقابية تشمل قواعد اخلاقية ونزاهة وامانة .</p>	٧
					<p>الرقابة على اجراءات تنفيذ المناقصات واوامر الشراء من اجل المفاضلة واختيار المقاولين وفقا لافضل العروض المقدمة.</p>	٨
					<p>الاهتمام بالرقابة البيئية من خلال التأكد من تنظيف مكان الاستخراج واتخاذ كافة الوسائل التي تمنع التلوث البيئي النفطي .</p>	٩
					<p>الاهتمام بالرقابة الاجتماعية لغرض خدمة المجتمع ورفاهيته والتأكد من توافق مصلحة شركات انتاج النفط مع المصلحة العامة للمجتمع .</p>	١٠
					<p>الرقابة على تنفيذ الالتزامات المرتتبة على الشركات النفطية من دفع الضمانات والاتاوات</p>	١١

					وعلاوات الانتاج والالتزامات الضريبية والمالية.	
					الرقابة على توفير وتاهيل الكوادر البشرية في مجال النفط وضمن التخصصات الفنية والمحاسبية والبيئية والاجتماعية .	١ ٢
					تفعيل دور لجان التدقيق باعتبار لها دور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية .	١ ٣
					ايجاد هيكل تنظيمي اداري واضح من خلال الفصل بين بين الوظائف والتحديد الواضح للمسؤوليات والصلاحيات.	١ ٤
					وجود نظام محاسبي جيد في الوزارة عنصرا رئيسيا للرقابة الداخلية .	١ ٥
					توافر الكفاءات اللازمة من الموظفين وذلك من خلال تحديد المؤهلات العلمية والعملية وتنفيذ برامج البرامج التدريبية وتدقيق اعمالهم من حين لآخر .	١ ٦

المحور الثالث : معايير تطبيق الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق تماماً
ان المعايير المستخدمة او الواجب توافرها لتنفيذ اداء الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية يجب ان يتطرق الى :					
١	معايير لرقابة النفقات والاداء .				
٢	معايير العمل الميداني لرقابة نفقات الاسترداد .				
٣	معايير رقابة الاداء للعقود المبرمة.				
٤	معايير التقرير لرقابة النفقات وتدقيق الاداء.				
٥	معايير رقابة الإيرادات للنفط المنتج.				
٦	معايير كفاءة التدقيق الداخلي .				
٧	معايير الالتزام بالرقابة البيئية والاجتماعية .				
٨	معايير تكامل مكونات او اجزاء نظام الرقابة الداخلية .				
٩	امكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في عمل الرقابة الداخلية .				

٢- التدقيق الداخلي

المحور الاول : يهدف التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية الى:

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	المساهمة في زيادة الثقة والمصداقية في العقود النفطية.					
٢	تحسين جودة اداء نظام الرقابة الداخلية من خلال وجود لجنة التدقيق الداخلي في الوزارة وتفعيل دورها .					
٣	وضع السياسات والاجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توصيات الادارة.					
٤	المساعدة في حوكمة الشركات النفطية من خلال تأكيد فعالية الرقابة الداخلية.					
٥	المساعدة في اختبار وتقييم مدى الالتزام بالاجراءات الرقابية .					
٦	يقوم التدقيق الداخلي بالمشاركة في اعداد الخطة السنوية ومتابعة تنفيذها .					
٧	تدقيق كافة التقارير الفصلية لشركات القطاع النفطي واعطاء المشورة لجميع الانشطة المالية					

					التي لها علاقة بالخطة .
				٨	مراجعة محاضر الاجتماعات واجراءات المناقصة والتراخيص وكيفية تنفيذ العقود النفطية والشروط المالية .
				٩	السيطرة على العمليات عبرالتدقيق المستمر للكشوفات والتكاليف النفطية .
				١٠	ضمان تدفق النفقات وتغطية التكاليف وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
				١١	تدقيق كفاءة الافراد العاملين والتقرير عنها.
				١٢	يؤدي تدقيق التكاليف الفعلية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية والافصاح عن الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة .
				١٣	رفع التقارير عن سوء استخدام وهدر الموارد وسوء استغلال الاموال .

المحور الثاني : اليات القيام بالتدقيق الداخلي في الصناعة النفطية

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق تماماً
١	وجود اتصال مباشر بين مسؤولي التدقيق ولجنة التدقيق مع مجلس الوزارة.				

					٢	وجود الاستقلالية للتدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات بدون اية ضغوطات .
					٣	تحديد موقع قسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات .
					٤	ابداء الراي الفني المحايد للمدقق الداخلي بدون عوائق الى لجنة التدقيق ومجلس الوزارة حين يكشف اية خروقات .
					٥	التزام المدقق الداخلي بالامانة والموضوعية والاجتهاد والحرص في اداء واجباته ومسؤوليته.
					٦	التزام المدقق الداخلي بالقوانين والاحكام والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسئ للمهنة .
					٧	تدقيق الاجراءات المتعلقة بحرص الارباح بين الحكومة والشركات .
					٨	تدقيق كفاءة افراد العاملين في جانب العقود النفطية والتقارير عنها.
					٩	العمل على تدقيق كافة النفقات والتكاليف النفطية والاستشفافية والراسمالية .
					١٠	تحليل الكلف ومقارنتها بالكلف المعيارية ومراجعتها والتوصية بطول لها.
					١١	حساب الاقيام النفطية ومعامل عائد الخدمة وعوائد الخدمة للعمليات الاستثمارية.

					الرقابة على تدفق النفقات وتغطية التكاليف وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	١٢
					تصنيف التكاليف والنفقات والايادات والتعرف على التكاليف والنفقات التي يتم تغطيتها حسب العقود المبرمة .	١٣

ملخص البحث

تتناول البحث دور الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية ، بهدف ابراز دور الرقابة بشكل عام والتدقيق الداخلي بشكل خاص ، وانعكاساتها في تحديد اساليب التعاقد التي تبرمها الحكومة مع الشركات بما يحقق اعلى المنافع للحكومة ، حيث ان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية من شأنه ان يحقق المصداقية بالعقود النفطية، وتزداد اهمية ذلك في ضوء الاحتياجات المادية والبشرية التي يفترق إليها الأقليم في الوقت الحاضر، مما يتطلب الإستعانة بالغير للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف بما يزيد من اهمية وجود رقابة فعالة للمفاضلة بين اساليب التعاقد في وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم.

ومن خلال هذه الدراسة تم صياغة فرضية اساسية موجهة لاختبار دور الرقابة الداخلية في الصناعة النفطية ، وهي أن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في الصناعة النفطية من شأنه ان يحقق تنفيذاً كفوياً من قبل الشركات وتحديد مدى التزام هذه الشركات في تنفيذ التعاقدات والمساهمة في زيادة المصداقية بالعقود النفطية في الصناعة النفطية. ولتحقيق ذلك تم توظيف منهج الدراسة الميدانية القائمة على التحليل الاحصائي وبناء على المنهج وتحليل متغيرات الدراسة في إطارها النظري. فيما اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي المنهج التجريبي التطبيقي حيث قامت الباحثة بإعداد الجانب

التطبيقي من الدراسة باستخدام استمارة للاستبانة ولزعت على العاملين بشعبة التدقيق والرقابة الداخلية وشعبة الحسابات في مجتمع الدراسة وزارة الثروات الطبيعية والمدراء العاملين لشؤون الادارية، والمالية، والمديرية العامة للتفتيش، والرقابة الداخلية، ومستشاري الوزير واعضاء لجان الادارة المشتركة (JMC) التابعين للوزارة والشركات الاجنبية. وتوصلت الدراسة الى استنتاجات مهمة كان من ابرزها التاكيد على وجود دور للرقابة الداخلية في الصناعة النفطية في وزارة الثروات الطبيعية في اقليم كوردستان / العراق. وخروج البحث بمجموعة من التوصيات أبرزها انه يجب على حكومات الدول المضيفة وضع أسس ووسائل فعالة تستطيع من خلالها الرقابة والمراجعة المالية، والفنية لضمان الاستخدام الأمثل للثروة النفطية .

پووخته

ئەم لىكۆلىنەۋەيە دەربارەي رۆلى چاودىرى ناوخۆيى لە پيشەسازى نەوت ، وە ئامانجى بەدەرخستنى رۆلى چاودىرى بە شيۆەيەكى گشتى ووردىنى بە شيۆەيەكى تايبەت وە كاردانەۋەي لە ديارىكردىنى شيۆازى گريبەست كردن حكومەت لەگەل كۆمپانياكانى بۆ بەدەست هيتانى قازانجى زۆر ، ئەم لىكۆلىنەۋەيە پشت دەبەستىت بە گريمانىكى سەرەكى بۆ وەدەرخستنى رۆلى چاودىرى ناوخۆيى لە پيشەسازى نەوت ئەۋيش بوونى سىستەمىكى كاراي چاودىرى و ووردىنى ناوخۆ لە پيشەسازى نەوت دەبىتە ھۆى زياتر پابەند بوون باۋەر پىكردن بە گريبەستە نەوتى يەكان ، وە بۆ گەشتن بەئامانج پشت دەبەستىت بە شى كردنەۋەي ئامارى دىراسەى مەيدانى بە دابەش كردنى فۆرم بەسەر يەكەكانى ووردىنى و چاودىرى ناوخۆيى و ژمىريارى ناو وەزارەتى سامانە سروشتى يەكان وە بەرپۆەبەرە گشتى يەكانى تايبەت بە كارو بارى دارايى و كارگىرى وەئەندامانى ليژنە ھاوبەشەكان نيوان وەزارەت و كۆمپانياكان ، وە گرنگترىن دەرئەنجام و سووربوون لەسەر بوونى چاودىرى ناوخۆيى كارا لە پيشەسازى نەوت لە وەزارەتى سامانە سروشتى يەكان وە گرنگترىن پاسپاردە پيويستە وەزارەت بناغەيەكى كارا بۆ چاودىرى ناوخۆ دابىت بۆ باشتەر بەرپۆەبردنى ئەم سامانە سروشتى يە .

(*) بحث مسئل من اطروحة الدكتوراه / المحاسبة/ دور الرقابة الداخلية في المفاضلة بين اساليب التعاقد لتحقيق الحوكمة في الصناعة النفطية دراسة ميدانية في وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان العراق

Summary

The study deals with the role of internal control in petroleum industry which aims at highlighting the role of control in general and the internal auditing in specific and consequences of the this differentiation in determining the methods of contract which the government signs with the companies in order to achieve the highest profits to the government and to achieve active governance in the ministry of natural resources in the region. In this study the basic assumptions were postulated and oriented to test the role of the internal control in petroleum industry. To achieve this, a field study is followed, which depends on statistical analysis and building a method and analyzing the study variants in theoretically. While in its applied side, the study employs the applied experimental method. The researcher has made the applied side of the study through using to approaches. The approach depends on questionnaires were distributed to the employees in the auditing unit, internal control, accountancy unit, the ministry of natural resources, general managers in the administrative and financial affairs, the general directorate of inspection, internal control, the minister's advisors, and Members of the joint management committees, which are part of the ministry and foreign companies, The study comes up with the some important findings among them are: emphasizing on the role of internal control in the petroleum industry in the ministry of natural resources in Kurdistan region/ Iraq. The study also proposed some recommendations, among them is: the Host governments should lay the bases and active media through which they can financially and technically control and check the petroleum companies, which are working for them, to guarantee the most perfect use of the petroleum resources. The study also proposed to focus on the internal control in general and auditing unit in specific in order to increase the activity of the government regulations in the ministry and to achieve the most perfect use of the natural resources.